د. إيمان علاء الدين أبراهيم صائغ
جامعة نجران
(المملكة العربية السعودية)
eiman_alsaeeg@yahoo.com

استراتيجيات التعاون الدولي في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال الجامعات ومؤسسات البحث

الملخص:

في ظل التغيرات والتحديات العصرية المتسارعة، تتزايد أهمية دور مؤسسات الدولة، وخصوصًا الجامعات، في مواكبة هذه التحديات والاستجابة لها بفعالية. يتوجب على هذه المؤسسات تحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع وتبني رؤية شاملة تلبي احتياجاته وتسهم في تحسينه بشكل مستمر، إلى جانب وضع خطط استراتيجية للاستجابة لمتطلبات مختلف شرائح المجتمع.

تعتبر الجامعات من أهم مؤسسات الدولة ومن أبرز مراكز التطوير والتنمية في المجتمع، حيث تقوم بدور حيوي في التكوين الفكري والثقافي للفرد والمجتمع ككل. لذا، من الضروري أن تكون الجامعات واعية بدورها المجتمعي وتلتزم بمعايير واضحة تقوم على أساس المسؤولية المجتمعية، بهدف تحقيق الشفافية، وضمان جودة الأداء، والمحاسبة. ومن ثم، ينبغي على الجامعات أن تكون مستعدة لتقديم الخدمات والمساهمات التي تلبي تطلعات المجتمع وتحقق التنمية المستدامة.

وفي ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات، يبرز دورها في مواجهة التحديات الاجتماعية المتنوعة والمتزايدة. وتعد خدمة المجتمع إحدى أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي، إذ تساهم بفعالية في تقديم الخدمات التعليمية والثقافية والاجتماعية للمجتمع.

يهدف هذا البحث إلى دراسة استراتيجيات التعاون الدولي في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال الجامعات ومؤسسات البحث. تم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على مراجعة الأدبيات المنشورة وغير المنشورة، وأظهرت النتائج أن الشراكات الدولية تلعب دورًا هامًا في تعزيز التبادل الثقافي والتفاهم بين الشعوب والثقافات المختلفة، مما يسهم في بناء جسور من التعاون الدولي وتعزيز السلام والتنمية المستدامة عالميًا. كما يتطرق البحث إلى التحديات التي تواجه الجامعات ومؤسسات البحث في ممارسة دورها المجتمعي، ومنها التحديات المالية، التقنية، الثقافية، واللغوية. وتوصي الدراسة بضرورة وضع إطار قانوني وتنظيمي يدعم التعاون الدولي في الجامعات، بالإضافة إلى تبني سياسات وإجراءات تشجع على التعاون وتسهّل تنفيذ البرامج الدولية وتعزز نشر البحوث والأعمال الأكاديمية على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية، التعاون الدولي، الجامعات، المسؤولية، البحث العلمي.

AJSR
المجلة العربية للمسؤولية المجتمعية
The Arabic Journal of Social Responsibility

Strategies for International Cooperation in the Field of Social Responsibility through Universities and Research Institutions

Abstract:

In light of rapid contemporary changes and challenges, the role of state institutions, particularly universities, in addressing these challenges effectively is becoming increasingly important. State institutions must assume responsibility towards society, adopt a forward-thinking vision to meet societal needs, and continuously enhance their role. In addition, they should develop strategic plans that address the diverse needs of society. Universities are among the most significant state institutions and key centers for modernization and development, playing a crucial role in shaping the intellectual and cultural fabric of individuals and society as a whole. It is vital for universities to recognize their societal responsibilities, adhere to clearly defined principles and standards, and operate within a framework of social responsibility aimed at achieving transparency, performance quality, and accountability. As a result, universities should be prepared to provide services and contributions that align with societal aspirations and support sustainable development.

The growing discourse surrounding the concept of social responsibility in universities has heightened awareness of their critical role in addressing diverse and increasingly complex social challenges. Community service has become one of the university's foremost functions, actively contributing to the provision of educational, cultural, and social services to the community. This research seeks to explore strategies for fostering international cooperation in the area of social responsibility through universities and research institutions. The descriptive methodology was employed, relying on a review of both published and unpublished literature. The findings indicate that international partnerships play a significant role in enhancing cultural exchange and fostering mutual understanding between different peoples and cultures. This, in turn, contributes to building bridges of international cooperation and promoting global peace and sustainable development.

Additionally, the study highlights the challenges that universities and research institutions face in fulfilling their societal roles, including financial, technological, cultural, and linguistic challenges. The study recommends the establishment of a legal and regulatory framework to support international cooperation among universities, as well as the development of policies and procedures that encourage collaboration, facilitate the implementation of international programs, and promote the global dissemination of academic research and scholarly work.

Keywords: Social responsibility, International cooperation, Universities, Accountability, Scientific research.

المقدمة:

في ظل التطورات والتحديات العصرية والتغيرات المجتمعية، يجب على مؤسسات الدولة مواكبة هذه التحديات والاستجابة لها بما يتوافق مع احتياجات المجتمع. كما ينبغي لها تحمل المسؤولية تجاه مجتمعها واعتماد رؤية جديدة لتلبية احتياجاته الفعلية وتحسينه المستمر، بالإضافة إلى ضرورة وضع خطة استراتيجية للاستجابة لمتطلبات المجتمع بكافة أطيافه.

تعد الجامعة واحدة من أهم مؤسسات الدولة ومن أبرز مراكز تحديث المجتمع؛ إذ تلعب دورًا حيويًا في التكوين الفكري والثقافي للفرد والمجتمع بأسره. من الضروري أن تكون الجامعة واعية بدورها المجتمعي وتلتزم بأسس ومعايير واضحة، وتعمل ضمن إطار من المسؤولية المجتمعية التي تهدف إلى تحقيق الشفافية، جودة الأداء، والمحاسبة (عياد، 2016). كما أن للجامعة دورًا مهمًا في خدمة المجتمع، ويتجلى هذا الدور في إعداد الموارد البشرية، إجراء البحوث العلمية، المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة. وتتمثل أبرز وظائف الجامعة الحديثة في صياغة وتشكيل وعي الطلاب، مناقشة قضايا ومشكلات المجتمع، والعمل على خدمته وتنميته (العياشي & غياد، 2019).

خلال العقد الأخير، ازداد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أصبح المجتمع يتطلع إلى الجامعات لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي تتزايد تأثيرًا وتفاقمًا على المستوى العالمي. من هذا المنطلق، تعتبر خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الراهن، إذ توفر مناخًا يتيح ممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعالة في الرأي والعمل (العياشي & غياد، 2019).

اتبعت الجامعات أساليب متعددة للقيام بدورها المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية على أكمل وجه، ويُعد التعاون الدولي والاستراتيجيات المرتبطة به من أنجح السبل المقترحة لتحقيق هذا الهدف. يشير التعاون الدولي، أو ما يُعرف بالتدويل في التعليم العالي، إلى توجه الجامعات نحو العالمية والتعاون مع جامعات أخرى حول العالم. يُعتبر التدويل أولوية ملحة، ويتطلب تركيزًا كبيرًا من الجامعات على المستويين الوطني والدولي. يعكس تلبية الحاجة للتعاون الدولي توجه المجتمعات نحو التواصل والتبادل والتعاون، وهو أمر ضروري لتطوير المجتمعات (العامري، 2017).

تزداد أهمية برامج التعاون الدولي في الجامعات في تحسين جودة التعليم والبحث، وزيادة المشاريع البحثية، وتطوير البرامج الأكاديمية، ورفع مستوى الأداء لأعضاء هيئة التدريس والطلاب. علاوة على ذلك، يمكن للتعاون الدولي أن يسهم في استفادة الجامعات من التجارب الناجحة في الخارج وتبني استراتيجيات تطوير برامج التعليم والبحث العلمي. كما أن التبادل العلمي بين المؤسسات التعليمية والجامعات الغربية يفتح الآفاق أمام الأكاديميين والباحثين للاستفادة من التقدم والتطور الذي حققته الجامعات الأوروبية، مما يسهم في وضع استراتيجيات لتطوير برامج التعليم والبحث العلمي في الجامعات المحلية، وبالتالي تلبية احتياجات السوق الحقيقية وتخريج كوادر قادرة على التعامل مع تحديات العصر بكفاءة وفاعلية (العامري، 2017). بناءً على ما سبق، جاءت فكرة هذه الدراسة للكشف عن استراتيجيات التعاون الدولي في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال الجامعات ومؤسسات البحث.

المشكلة والأسئلة

على الرغم من أن للجامعة دورًا مهمًا في خدمة المجتمع يتمثل في إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، إلا أن الوظيفة الرئيسية الأخرى للجامعة تتمثل في صياغة وتشكيل وعي الطلاب، ومناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته، والعمل على خدمته وتنميته. في العقد الأخير، تصاعد الحديث حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث يتطلع المجتمع إلى الجامعات لمواجهة المشكلات الاجتماعية المتزايدة تعقيدًا وتأثيرًا في العالم. ومن ثم، تُعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الراهن، حيث توفر بيئة تتيح ممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعالة في الرأي والعمل. من خلال تنمية قدرات المتعلمين على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، تعزز الجامعة الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة ومواجهة التحديات، مما يسهم في تحقيق مستقبل مستدام (أحمد وآخرون، 2020).

لكن من الواضح أن الدور المجتمعي للجامعة غالبًا ما يكون محدود التأثير وغير فعال في تحقيق النتائج المرجوة على أرض الواقع، مما يجعلها تفتقد الشفافية والمصداقية. لذا، ينبغي على الجامعة تحسين أدائها المجتمعي من خلال وظائفها الثلاث الأساسية: التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع (منظمة التعاون والتنمية، 2010).

تشهد الدول العربية تحولات كبيرة في منظوماتها التعليمية والاقتصادية، حيث أصبحت أكثر تعقيدًا، ما يتطلب تكاملاً بين القطاعات المختلفة لتحقيق أهداف محددة. تلعب الجامعات دورًا بارزًا في هذا السياق، إذ كانت دائمًا مثالًا للتحديث والتطوير. في البداية، ركزت الجامعات العربية على تلبية احتياجات سوق العمل وتأهيل الكوادر البشرية، إلا أن التطورات الحديثة في

منظومة التعليم العالمي دفعت إلى الحاجة إلى تغييرات أكبر. حاليًا، تعمل المؤسسات التعليمية على صياغة استراتيجيات تعاون مع الجهات المعنية لدعم نجاح الجامعات وتعزيز الريادة في التعليم والبحث العلمي، مع التركيز على تفعيل دورها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية. لذلك، يتعين على الجامعات العربية الاستفادة من التجارب الدولية وتكييفها مع السياق العربي، بما يشمل التعاون مع المؤسسات التعليمية العالمية وتوسيع نطاق الشراكات الدولية. تحتاج هذه الجامعات إلى جهود كبيرة لتعزيز التعاون الدولي، والاستفادة من البرامج والمشاريع الخارجية لتحسين مستوى التعليم والبحث العلمي، وتحقيق تطلعات المجتمعات المستقبلية (Taylor ،2016).

في ظل الواقع الحالي، ومع وجود أدوار سلبية وغير فعالة في جوانب المسؤولية المجتمعية للجامعات في الدول النامية، كان من الضروري تبني استراتيجيات التعاون الدولي لتعزيز هذا الجانب. وقد أكدت توصيات العديد من المؤتمرات والدراسات، مثل المؤتمر العربي حول التعليم العالي (2009)، ودراسات كل من Hilliard (2012)، العاصي (2014)، والعامري (2017)، و Taylor (2016)، على النقاط التالية:

- تسهم الشراكات الدولية للجامعات في تحسين جودة التعليم والبحث العلمي، وتوفر منصة للتبادل المعرفي والثقافي بين المؤسسات التعليمية.
- تعزز الشراكات الدولية القدرة على استخدام التكنولوجيا في التعليم والبحث، وتسهم في تطوير المناهج والبرامج التعليمية.
- تسهم هذه الشراكات في تعزيز التفاعل الثقافي والاجتماعي بين الجامعات، مما يؤدي إلى تنمية المجتمعات المحلية والعالمية.
- تلعب الجامعات دورًا حيويًا في تعزيز الشراكات الدولية عبر تبادل الخبرات والمعرفة وتنظيم الفعاليات الأكاديمية والثقافية.
- توفر الشراكات فرصًا للتعاون مع الجامعات الأجنبية في مجالات البحث العلمي وتبادل الطلاب والأكاديميين والموارد.

يجب أن تكون الشراكات الدولية شاملة ومستدامة، تشمل الجوانب الأكاديمية والبحثية والتطويرية، وتستهدف تحقيق الاستدامة وتنمية المجتمعات.
تعزز الشراكات الدولية سمعة الجامعات ومكانتها العالمية، وتجذب المواهب الأكاديمية والطلابية من مختلف أنحاء العالم.
استنادًا إلى هذه التوصيات، تبلورت مشكلة الدراسة في ضرورة الكشف عن استراتيجيات التعاون الدولي في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال الجامعات ومؤسسات البحث. تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:
ما استراتيجيات التعاون الدولي في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال الجامعات ومؤسسات البحث؟
ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:
ما مفهوم التعاون الدولي في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي؟
ما التحديات التي تواجه استراتيجيات التعاون الدولي في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي؟
ما المتطلبات اللازم توافرها لضمان اتباع استراتيجيات التعاون الدولي في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي؟

الأهداف

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى الكشف عن استراتيجيات التعاون الدولي في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال الجامعات ومؤسسات البحث. ويتفرع عن الهدف السابق عدد من الأهداف الفرعية على النحو الآتي:

- التحقق من مفهوم التعاون الدولي في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.
- الكشف عن التحديات التي تواجه استراتيجيات التعاون الدولي في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.
- الكشف عن المتطلبات اللازم توافرها لضمان اتباع استراتيجيات التعاون الدولي في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.

الأهمية

تظهر أهمية الدراسة الحالية في محورين وهما:
الأهمية النظرية

- تقدم الدراسة إسهامًا في تطوير المفاهيم والنظريات المرتبطة بفهم المسؤولية المجتمعية وسبل تحقيقها من خلال التعاون الدولي بين الجامعات ومؤسسات البحث. كما يمكن للدراسة أن تساهم في توسيع الفهم حول كيفية تأثير هذا التعاون على تحسين الوضع الاجتماعي والبيئي للمجتمعات.
- توفر الدراسة إطارًا نظريًا يمكن استخدامه كأساس للبحوث اللاحقة في هذا المجال، مما يسهم في توجيه البحوث الأخرى وتوجيه الجهود نحو مجالات تحقق الفوائد الاجتماعية والبيئية من التعاون الدولي.

الأهمية التطبيقية

- يمكن من خلال الدراسة تحديد الممارسات الفعّالة التي يمكن اعتمادها في مجالات التعليم والبحث لتحقيق المسؤولية المجتمعية، وقد يسهم ذلك في تحسين جودة التعليم والبحث وتوجيهها نحو تحقيق فوائد أوسع للمجتمع.
- قد توفر الدراسة رؤى عملية حول كيفية تنظيم وتنفيذ التعاون الدولي بين الجامعات ومؤسسات البحث في سبيل تحقيق المسؤولية المجتمعية، وقد تسهم هذه الرؤى في تعزيز التعاون الدولي العملي وتوجيه الجهود نحو الأولويات والتحديات الحالية في المجتمع.

المصطلحات

- المسؤولية المجتمعية: هي أن يكون البعد الاجتماعي والأخلاقي جزءًا أساسيًا إلى جانب البعد الاقتصادي في سلوك قطاع الأعمال، ويتم فيه السعي لتحقيق النمو في الأرباح والعوائد مع الالتزام المستمر بمتطلبات التنمية المجتمعية وتحسين نوعية ومستوى وظروف الحياة لأفراد المجتمع. كما تعني أيضًا ضمان التزام قطاع الأعمال بالقوانين والمعايير الأخلاقية، مع الاهتمام بتأثير نشاطه على العاملين، والمستهلكين، والبيئة، والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل (رسلان، 2011).
- استراتيجيات التعاون الدولي: هي ركيزة أساسية في بناء جسور التواصل والتعاون بين الدول والمؤسسات الدولية، بهدف تعزيز التقدم والتطور في مجالات متعددة تشمل التعليم والبحث العلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها من المجالات الحيوية. يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق تبادل معرفي شامل وبناء شراكات قوية تسهم في تحقيق مصالح مشتركة، مما يعزز التنمية المستدامة ويعمق روح السلام والتفاهم العالمي. يتم تنفيذ برنامج التعاون الدولي من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، بما في ذلك الاتفاقيات المباشرة بين الحكومات، والشراكات الاستراتيجية بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، فضلاً عن برامج تبادل الخبرات والمعرفة والموارد بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات ذات الصلة (Dahan & Senol, 2012).
- الجامعات: مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي محدد وأنظمة وتقاليد أكاديمية معينة. تتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام المتخصصة في مجالات علمية محددة. وتُعتبر الجامعة مؤسسة اجتماعية تأسست من قبل المجتمع لتلبية احتياجاته وخدمة أغراضه المختلفة (العياشي & غياد، 2019).

المنهجية

تمت الدراسة باستخدام منهج وصفي، حيث تم استخلاص المعلومات والبيانات من مصادر متنوعة، بما في ذلك الكتب، والدوريات، والمنشورات، والمواقع الإلكترونية ذات الصلة بالموضوع المدروس.

الدراسات السابقة

- **دراسة عياد (2016):** بعنوان "الدور المجتمعي للجامعات في إطار المسؤولية المجتمعية"، هدفت إلى الكشف عن دور الجامعات المجتمعي ضمن أُطر المسؤولية الاجتماعية لا سيما في ظل التطور السريع والتقدم الذي يشهده العالم. تم اعتماد المنهج الوصفي القائم على جمع البيانات من الأدبيات السابقة المنشورة وغير المنشورة. توصلت الدراسة إلى أن للجامعة دورًا مجتمعيًا مهمًا يستند إلى وظائفها الثلاثة الأساسية: التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. ووضحت أن هذا الدور المجتمعي يتطلب من الجامعة مراقبة مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته وأولوياته. أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بالمسؤولية المجتمعية، والتي تعتمد عليها العديد من المنظمات العالمية والمؤسسات المجتمعية الرائدة.
- **دراسة العياشي وكريمة (2019):** بعنوان "أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة ودورها في خدمة المجتمع"، هدفت إلى إبراز دور الجامعات العربية في تفعيل خدمة المجتمع، وذلك في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، لا سيما أن مستوى الاهتمام العربي بالمسؤولية الاجتماعية لا يزال يسير بخطى بطيئة وغير واضحة المعالم. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة المنشورة وغير المنشورة للحصول على النتائج. أوضحت الدراسة أن تحمل الجامعات العربية للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق الفوائد للمجتمع المحلي والجامعات من خلال تعزيز موقعها وسمعتها داخل المجتمع، وبالتالي تعزيز التنمية الإنسانية المستدامة. أوصت الدراسة بضرورة تضمين المسؤولية المجتمعية ضمن الخطط الاستراتيجية للجامعات والعمل على تحديد المجالات الخاصة في التداخل ما بينها وهي البعد الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي.
- **دراسة دهان وسينول (Dahan & Senol, 2012):** بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للشركات في مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة لجامعة إسطنبول بيلجي"، هدفت إلى استكشاف دور جامعة إسطنبول بيلجي في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، حيث جُمعت البيانات الأولية من خلال مقابلات شخصية مع الأمين العام للجامعة والممثل المساعد، بالإضافة إلى استخدام الوثائق المنشورة، دليل الطالب، الموقع الإلكتروني، وخطة العمل لجمع البيانات الثانوية. كشفت النتائج عن أن الجامعة تُعد تجربة ناجحة في مجال المسؤولية الاجتماعية؛ حيث تضم 14 مركزًا يقدم خدمات

مجتمعية وبحثية، مثل مركز الدراسات البيئية والطاقة، ومركز البحوث الفكرية الملكية، ومركز دراسات المجتمع المدني. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التزام الجامعة بالمسؤولية الاجتماعية على جميع الأصعدة: التشغيلية، الأكاديمية، والأنشطة الطلابية، بالإضافة إلى دعم الإدارة لضمان نجاح واعتماد تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية (Dahan & Senol, 2012).

- **دراسة الحضرمي والسعيدي (2022):** بعنوان "درجة ممارسة منظمات الأعمال لمجالات المسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان خلال عامي 2020-2021 من وجهة نظر أفراد المجتمع في محافظات الداخلية والباطنة والوسطى"، هدفت إلى قياس درجة ممارسة منظمات العمل للمسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان، مع التركيز على محافظات الداخلية، الباطنة، والوسطى كنموذج. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستبانة لجمع البيانات من عينة مكونة من 150 فردًا. أظهرت النتائج أن إسهام منظمات العمل في مجالات المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الصحية، التعليمية، البحث العلمي) كان ضعيفًا. رتبت المجالات حسب مستوى المساهمة كالتالي: البيئي، الصحي، الاجتماعي، التعليمي، البحث العلمي، الاقتصادي. أوصت الدراسة بضرورة تدخل الحكومة بفرض قوانين صارمة وإنشاء جهة رقابية مختصة لضمان ممارسة المسؤولية الاجتماعية (الحضرمي & السعيدي، 2022).
- **دراسة حسين (2023):** بعنوان "عرض بعض التجارب الدولية لنظم المسؤولية الاجتماعية وكيفية الاستفادة منها في الجمهورية اليمنية"، هدفت إلى التعرف على تجارب دولية في نظم المسؤولية الاجتماعية ومدى ملاءمتها لمجتمعاتنا المحلية والإقليمية. اعتمدت الدراسة المنهج المقارن التحليلي لتحليل دور الجامعات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات. توصلت إلى أن المراكز المتخصصة (مثل البيئية والصحية) أسهمت بشكل فعّال في تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات. أوصت الدراسة بضرورة التركيز على تطبيق الممارسات الفعّالة ودعم الإدارة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية عبر سياسات ملائمة (حسين، 2023).
- **دراسة أحمد وآخرون (2020):** بعنوان "برامج التعاون الدولي بجامعة المنصورة: واقع ورؤية"، هدفت إلى استكشاف برامج التعاون الدولي في جامعة المنصورة ووضع رؤية لتعزيز فعاليتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل تحديات التعاون الدولي، وأبرزها ضعف الإمكانات المادية والمالية. أوصت الدراسة بتطوير البنية التحتية وتهيئة بيئة داعمة للتحفيز عبر قوانين مناسبة لتحسين فاعلية التعاون الدولي (أحمد وآخرون، 2020).
- **دراسة العامري (2017):** بعنوان "بناء الشراكات الأكاديمية لبرامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات السعودية في ضوء نماذج تدويل التعليم العالي (تصور مقترح)"، قدمت تصورًا لبناء شراكات أكاديمية لبرامج الدراسات العليا مع التركيز على البعد الدولي. أوضحت الدراسة أهمية تعزيز المناهج الدولية، تمكين الطلاب من اللغة الإنجليزية، وتوفير برامج تدريبية دولية. كما أوصت بتعزيز البحث العلمي من خلال شراكات لتبادل الباحثين ونشر الأبحاث العلمية عالميًا (العامري، 2017).
- **دراسة هيليارد (Hilliard, 2012):** بعنوان "فوائد تقاسم الموارد للشراكات الجامعية لتحسين التعليم، التعلم، والبحث"، هدفت إلى مناقشة فوائد الشراكات الجامعية من خلال تحسين التعليم والتعلم والبحث. أوضحت الدراسة أهمية الابتكار والتكنولوجيا والتخطيط الفعّال لتحقيق أهداف الشراكة. كما بيّنت أن الشراكات الجامعية تعزز جودة التعليم والبحث عبر توفير نماذج تعليمية وإدارية مبتكرة (Hilliard, 2012).
- **دراسة تايلور (Taylor, 2016):** بعنوان "نهج شراكات الفهم الدولي من النظرية إلى التطبيق العملي"، تناولت مفهوم التعاون الدولي وأهميته في تحسين التعليم والبحث والخدمات المجتمعية. ركزت على دراسة ثلاث شراكات جامعية في الدنمارك، بريطانيا، والسويد. أوضحت الدراسة أهمية الشراكات المستدامة ودورها في تطوير المؤسسات الأكاديمية عبر نظريات وممارسات تطبيقية (Taylor, 2016).

الإطار النظري

المسؤولية المجتمعية

تعد المسؤولية المجتمعية من بين أهم الالتزامات الملقاة على عاتق مؤسسات المجتمع؛ إذ ينبغي عليها المساهمة في تحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي لأفراد المجتمع. ومن الجدير بالذكر أن أهمية هذا الدور لا تقتصر على المشاركة في الأعمال الخيرية والحملات التطوعية فحسب، بل تتطور إلى شمولية الالتزام بالنواحي الصحية والبيئية، وضمان الأجور العادلة، وسلامة العمال والموظفين، وضمان الالتزام بحقوق الإنسان، وتطوير المجتمع المحلي، وتحقيق المنافسة العادلة، والابتعاد عن الفساد المالي والأخلاقي (شقوارة، 2013).

وتظهر أهمية الالتزام بالمسؤولية المجتمعية للجامعة تجاه المجتمع؛ حيث تفرض تلك المسؤولية الاستجابة للتحديات والعوامل الخارجية المتغيرة بسرعة. وينبغي اتباع التنوع والتعدد والتطور لمواكبة هذه التغيرات، مما يؤدي إلى التنوع في مختلف مجالات المجتمع، سواء السياسية أو الاقتصادية أو التعليمية أو الثقافية أو الاجتماعية. وبالتالي، يعتبر تطبيق هذه الفلسفة أساسًا رئيسيًا لقيام أركان المجتمع بأكمله، بما في ذلك مجتمع الجامعات (راغب، د.ت).

الخلفية التاريخية للمسؤولية المجتمعية وعوامل ظهورها:

تم توظيف مفهوم المسؤولية المجتمعية بدلاً من المسؤولية الاجتماعية نظرًا لأن المسؤولية المجتمعية تمثل إطارًا أوسع لخدمة المجتمع؛ فهي لا تقتصر فقط على خدمة المجتمع بل تركز أيضًا على نشاطات وأدوار المجتمع في جعله مستدامًا أكثر في الخدمات

والإنتاج. ومن الشائع القول إن المسؤولية الاجتماعية تتعلق بشكل أساسي بالشركات التجارية، لذا تم تغيير المصطلح ليكون أكثر شمولية بالنسبة للشركات والمؤسسات في مجالات متعددة.
وقد ظهر مفهوم المسؤولية المجتمعية كنتيجة طبيعية لعدة عوامل، منها:

- تفاقم التحديات البيئية في السنوات الأخيرة، والإهمال من قبل المؤسسات التجارية لمعالجة هذه التأثيرات السلبية على البيئة والإنسان، مع التركيز الأساسي على الربح.
- اختلال نظام القيم وظهور المشكلات القانونية وانتشار الفساد والرشوة في المؤسسات الكبرى، مما يهدد سمعتها ويؤثر على صورتها أمام العملاء.
- زيادة الوعي لدى العملاء والمستهلكين، واهتمامهم بمعرفة كل شيء يتعلق بأداء المؤسسات وطبيعة عملها وتأثيرها على المجتمع والبيئة (ذياب، 2010).

دور المسؤولية المجتمعية في ضبط الدور المجتمعي والأسس القائمة عليها

تاريخيًا، بدأت مفاهيم المسؤولية المجتمعية بالظهور في العلاقات بين الشركات والبيئة، حيث كانت الشركات الصناعية والبترولية تواجه مخاطر بيئية، فبدأت في تقديم مكافآت لموظفيها وأفراد أسرهم، مثل التأمين الصحي، فيما تبنت بعض الشركات والمؤسسات الكبرى برامج محددة مثل الرعاية الصحية، مكافحة الفقر، والمشاركة في برامج التعليم والتدريب والتأهيل.
في أوائل السبعينيات، بدأ استخدام مصطلح "المسؤولية المجتمعية" بشكل أوسع، حيث كان التركيز في الماضي يتجه نحو الأعمال التجارية، وكان المصطلح الأكثر شيوعًا هو "المسؤولية المجتمعية للشركات". ومنذ ذلك الحين، بدأ الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية يزداد بشكل جدي، خاصة بعد بداية التسعينيات، عندما بدأت بعض المنظمات البيئية والاجتماعية في انتقاد بعض الشركات لتأثيراتها البيئية والاجتماعية (المليجي، 2010).
أصبحت المسؤولية المجتمعية محور اهتمام عالمي بعد قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، والتعاون الدولي لإعداد المواصفات القياسية للمسؤولية المجتمعية من خلال جهود المنظمة الدولية للتقييس (ISO) عام 2003. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المسؤولية المجتمعية جزءًا أساسيًا من جميع الأنشطة والمؤسسات في مختلف المجالات، حيث تشمل جميع قطاعات ومؤسسات الدولة، وتعتبر أحد الأولويات الرئيسية للتنمية المستدامة واستمرارية المنشآت (المليجي، 2010).

الأسس والمبادئ القائمة عليها المسؤولية المجتمعية

تُبنى المسؤولية المجتمعية على عدة أسس ومبادئ تضمن للمؤسسات اتباع نهج سليم وفعال:

- القابلية للمساءلة: القبول بالمراجعة والفحص والتجاوب مع النتائج، والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة.
- الشفافية: الإفصاح عن القرارات والسياسات والأنشطة ذات الصلة في الوقت المناسب.
- التصرف الأخلاقي: الالتزام بمعايير الأمانة والعدالة والنزاهة.
- احترام حقوق الأطراف المعنية: الاعتراف بمصالحهم وحقوقهم القانونية.
- احترام سلطة القانون: الامتثال الكامل للقوانين المحلية والدولية.
- احترام الأعراف القانونية الدولية: العمل ضمن إطار قانوني يضمن الحماية الكافية لحقوق الإنسان (ذياب، 2010).

مبادرات العودة للمسؤولية المجتمعية

دعت العديد من المبادرات إلى التركيز على المسؤولية المجتمعية تجاه المؤسسات، من بينها ملتقى وزراء التنمية الاجتماعية العرب، الذي عُقد تحت عنوان "المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية"، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وذلك خلال الفترة من 12 إلى 13 نوفمبر 2008.
هدف الملتقى إلى استعراض تجارب القطاع الخاص ضمن إطار المسؤولية المجتمعية في المنطقة العربية، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتفعيل الطرق التي تمكّن الشركات من المساهمة في التنمية الاجتماعية، وتحقيق الأهداف والأولويات المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول العربية. وقد أسفرت فعاليات الملتقى عن إصدار عدة توصيات مهمة، من أبرزها (وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة اليونسكو، 2008):

- التأكيد على أهمية المسؤولية المجتمعية للشركات، وتحديد أدوار الشركاء بهدف جعلها جزءًا من نهج العمل لتحقيق التنمية المستدامة، مع ضمان العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع الأطراف.
- حث الدول العربية على إنشاء مجالس تنسيقية للمسؤولية الاجتماعية تضم كافة قطاعات المجتمع.
- تشكيل لجنة فنية على مستوى الخبراء لإجراء دراسات تحليلية متخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية في البلدان العربية، وتوفيرها لجميع الأطراف.
- المشاركة في وضع وتحديد معايير للمسؤولية الاجتماعية للشركات بما يتوافق مع المبادئ الدولية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة.

- التأكيد على أهمية تبادل الخبرات بين الدول العربية، والاستفادة من تجارب هذه الدول لتعزيز ثقافة المشاركة بين جميع الأطراف على المستويين المحلي والعربي.

اشتركت "شركة التميز في التطوير المؤسسي" الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي وأمانة عمان الكبرى بالمملكة الأردنية" في تنظيم مؤتمر بعنوان "المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في الأردن: ثقافة ومنهج"، وذلك في 28 أبريل 2009، بهدف المساهمة في إيجاد بيئة عمل قادرة على مواجهة التحولات السريعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية.

وقد ركز المؤتمر على مفهوم "المسؤولية المجتمعية للمؤسسات"، وأهمية الأخلاقيات في أداء المؤسسات على الصعيدين الاجتماعي والبيئي. كما أكد المؤتمر على ضرورة تطبيق المسؤولية المجتمعية في جميع المجالات، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة (شركة التميز في التطوير المؤسسي والوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي وأمانة عمان، 2009).

من ناحية أخرى، نظمت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمرًا بعنوان "الشراكة في القيم"، خلال الفترة 1 - 2 أبريل 2014، حيث ركز المؤتمر على تعزيز القيم المجتمعية، ودعوة جميع قطاعات المجتمع للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة. وقد أسفر المؤتمر عن عدة توصيات، من بينها إنشاء جائزة تشجيعية للمؤسسات التي تطبق المعايير الدولية للمسؤولية المجتمعية، إضافة إلى إجراء تحليل شامل لمواقف المؤسسات تجاه المسؤولية المجتمعية، ووضع تصورات مستقبلية لتطوير برامج المسؤولية المجتمعية بما يتماشى مع الخطط الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي (الهلال الأحمر الإماراتي، 2014).

كما عُقد مؤتمر إقليمي عربي حول التعليم العالي في القاهرة، خلال الفترة 31 مايو - 2 يونيو 2016، بهدف التركيز على إسهام مؤسسات التعليم العالي في نشر الثقافة العامة والاجتماعية، بما في ذلك القيم والمعارف المتعلقة بالمواطنة والتسامح وقبول الآخر والتفكير الأخلاقي، وتعزيز المهارات الفكرية العليا.

كما ناقش المؤتمر دور المؤسسات التعليمية كمواقع ثقافية تعزز الروابط بين الأكاديميين والمجتمعات، واستعرض برامج خدمة المجتمع المتعلقة بالمساهمة في الحملات الصحية، محو الأمية، والاهتمام بالبيئة (يونسكو، 2008).

أبعاد ومجالات المسؤولية المجتمعية

تتعدد أبعاد المسؤولية المجتمعية، بما يتناسب مع القضايا والتحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة. تشمل هذه الأبعاد الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وفيما يلي توضيح لكل بُعد:

- **البعد الاقتصادي**

يتعلق هذا البعد بحوكمة الشركات والعلاقات بين مجلس إدارة المؤسسة ومساهميها والجهات الأخرى ذات الصلة بالمؤسسة. كما يتضمن وضوح أهداف المؤسسة، ووسائل تحقيقها، ومراقبة الإنجاز، مما يسهم في تعزيز مبادئ المساءلة، الشفافية، والسلوك الأخلاقي (الغالبي & العامري، 2008).

- **البعد الاجتماعي**

يشمل تحقيق الحد الأمثل من علاقات العمل داخل المؤسسة، وتشجيع الابتكار، والتركيز على الهياكل التنظيمية المرنة. فالمؤسسات المسؤولة اجتماعيًا تأخذ في الاعتبار ظروف العمل والإنتاجية، وتسعى إلى تحقيق النجاح في بيئات تنافسية متزايدة (الغالبي & العامري، 2008).

- **البعد البيئي**

يتعلق هذا البعد بتجنب أو تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن عمليات المؤسسة ومنتجاتها وخدماتها. وتسعى المؤسسات إلى تحقيق الكفاءة والإنتاجية من خلال الاستخدام الفعّال للموارد، تقليل الانبعاثات الضارة، والحد من الهدر في الطاقة غير المتجددة (الغالبي & العامري، 2008).

فيما أضاف الدليمي (2020) عددًا من الأبعاد الأخرى، من بينها:

- **البعد الأخلاقي**

يشير إلى الضوابط والمعايير التي توجه تصرفات المؤسسات في التمييز بين الصواب والخطأ. فعندما تعزز المؤسسة السلوك الأخلاقي، فإنها تساهم في تطوير التزام موظفيها بالقيم الأخلاقية. إذ يُعد الالتزام بالأخلاق أحد عوامل النجاح الأساسية للمؤسسات، حيث تلتزم بمعايير القيم الأخلاقية للمجتمع، وتنفذ أعمالها وفقًا لضوابط أخلاقية، مما يعزز سمعتها ويزيد من قبولها في المجتمع (الدليمي، 2020).

- **البعد الإنساني والخيري**

يشير هذا البعد إلى الخدمة الإنسانية التي تقدمها المؤسسة لمجتمعها عبر تحسين العلاقة بين البشر والطبيعة ودعم القضايا الاجتماعية والبيئية. وتتضمن هذه الخدمة استخدام مواد صديقة للبيئة، والتبرعات لجماعات فاعلة في المجتمع (الدليمي، 2020).

- **البعد الثقافي**

يمثل هذا البعد المعرفة والتراث الفكري الذي يعكس الخصائص الحضارية والثقافية للمؤسسة والمجتمع. وتؤثر هذه الثقافة على كفاءة التنظيم وفعاليته وأدائه، كما تسهم في تشكيل هوية المؤسسة ونمط إدارتها. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الثقافة المؤسسية

استقرار المؤسسة كنظام اجتماعي، وتؤثر على إدراك المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه المجتمع في الجوانب الثقافية (العصيمي، 2018).

متطلبات نجاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لضمان نجاح تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، يجب وجود عوامل رئيسية يتم تنظيمها وتفعيلها قبل الشروع في تنفيذ مثل هذه البرامج. ومن بين هذه العوامل (الدليمي، 2020):

- إقرار إدارة المؤسسة وموظفيها بأهمية الدور الاجتماعي للمؤسسة في المجتمع، باعتباره واجبًا تجاه المجتمع.
- أن تكون المسؤولية الاجتماعية جزءًا أساسيًا من استراتيجية المؤسسة، وينبغي متابعتها وتنفيذها بواسطة الإدارة العليا.
- تحديد استراتيجية واضحة للدور الاجتماعي الذي ترغب المؤسسة في تبنيه، مع تحديد الأنشطة المستهدفة للتنفيذ.
- البدء بأهداف صغيرة، ثم التوسع التدريجي لتحقيق مشاريع وبرامج أكبر.
- ضمان استقلالية البرامج الاجتماعية، بحيث تكون قادرة على تغطية تكاليفها لضمان استمراريتها.
- تعيين مسؤول مختص للمسؤولية الاجتماعية، مع تكليفه بتنفيذ الاستراتيجية المحددة والتنسيق مع الإدارة العليا.
- تجنب الإعلان عن البرامج الاجتماعية قبل بدء تنفيذها، وذلك لتجنب عدم القدرة على تنفيذها بشكل كامل.
- تنفيذ البرامج الاجتماعية بأداء متميز وجودة عالية لتحقيق الفوائد المرجوة للمجتمع.
- التنسيق مع البرامج والأنشطة المشابهة الموجودة بالفعل في المجتمع لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة وتجنب التكرار.

دور الحكومة في تعزيز وتوجيه المسؤولية المجتمعية والبرامج الخاصة بها

تباينت الحكومات في تطبيق السياسات العامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث اتبعت بعض الحكومات سياسات ذات تدخلات ناعمة غير ملزمة لتحفيز المؤسسات على تأدية دورها الاجتماعي، بينما فرضت حكومات أخرى سياسات إلزامية تفرض على المؤسسات قيودًا لتنفيذ مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في بداياتها كانت عملاً يخص القطاع الخاص، إلا أنه مع مرور الوقت، بدأت الحدود بين القطاعين العام والخاص تتلاشى، مما دفع الحكومات إلى توجيه وإدارة الممارسات والسلوكيات ذات الصلة بهذه المسؤولية. وعليه، يتعين على الحكومات البحث عن أدوار جديدة خارج نطاق دورها التقليدي في مجال الرفاهية (السلمي، 1999).

مع بداية القرن الحادي والعشرين، سعت الحكومات إلى إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية المتزايدة من خلال دمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في السياسة العامة، وذلك عبر:

1) الشراكة مع القطاع الخاص وتشريع سياسات تشجيعية وتسهيلية.
2) فرض سن قوانين إلزامية لتعزيز الممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات.

وتوجد ثلاثة مداخل رئيسية يمكن للحكومات من خلالها توجيه ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عبر السياسة العامة (العصيمي، 2018):

1. **المدخل المعلوماتي**: يعتمد على توفير المعرفة والإقناع، من خلال حملات الإعلان، ووسائل الإعلام، والتدريب.
2. **المدخل الاقتصادي**: يعتمد على التأثير عبر الأدوات المالية، مثل الإعفاءات الضريبية، والمكافآت، والضرائب.
3. **المدخل القانوني**: يشمل استخدام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من خلال الأنظمة والقوانين والتشريعات.

ينبغي أن يتم دعم المؤسسات من قبل الدولة من خلال برامج وسياسات مخصصة توجه هذا الدعم بشكل فعال. كما يجب التخلص من القيود الهيكلية، المالية، والإدارية التي تعيق تقدم المؤسسات وتحد من كفاءتها وفرص تطويرها، بما في ذلك القيود التي تؤثر على إجراءات التأسيس، التمويل، الإنتاج، والتصدير.

ويمكن للحكومات تقديم المساعدات المالية، مثل القروض والمنح، وإنشاء هيئات لضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات، فضلًا عن تقديم الدعم الفني والاقتصادي، مثل الاستشارات الاقتصادية والتقنية. كما يتعين على الحكومات تقديم الدعم وفقًا للأولويات الاجتماعية، من خلال تطوير السياسات والإجراءات اللازمة لدعم المؤسسات بشكل فعال.

ويمكن للحكومة التدخل بطرق مباشرة وغير مباشرة، مثل وضع الرؤية، الأهداف، والإطار العام للمسؤولية الاجتماعية، وتقديم التسهيلات، وتوسيع نطاق الدعم. كما تنوعت جهود الحكومات في استجابتها للمسؤولية الاجتماعية بين أربعة سلوكيات رئيسية (الدليمي، 2020):

1. **الملاحظة:** مراقبة المؤسسات وتحليل ممارساتها في المسؤولية الاجتماعية.
2. **التعاون:** الشراكة مع المؤسسات لتعزيز برامج المسؤولية المجتمعية.
3. **التمكين:** توفير الأدوات والموارد للمؤسسات لتطوير مشاريع المسؤولية الاجتماعية.
4. **الإقرار:** الاعتراف بجهود المؤسسات وتكريمها على إنجازاتها في هذا المجال.

وأخيرًا، يجب على الحكومات تعزيز هذه السلوكيات من خلال تطوير السياسات، وتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، لضمان استدامة برامج المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الأثر الإيجابي المستدام للمجتمع.

برامج الخدمة المجتمعية الحكومية

تتضمن برامج الخدمة المجتمعية الحكومية مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز التنمية المستدامة. وتشمل هذه البرامج ما يأتي (فهمي، 1999):

1. **برامج اجتماعية تشمل:**
   - إنشاء دور الحضانة لدعم العمال.
   - مشروعات دعم الأسر المنتجة لزيادة دخلها.
   - تشجيع المواطنين على إقامة مشروعات بجهود ذاتية.
   - تشجيع الادخار وزيادة الاستثمار من خلال إنشاء مؤسسات ادخارية.
2. **برامج صحية تشمل:**
   - تكوين مراكز لتنظيم الأسرة ونشر التوعية.
   - توسيع شبكة المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.
3. **برامج عمرانية تشمل:**
   - توفير مساكن مناسبة.
   - إنشاء الجسور والسدود.
   - تحسين البنية التحتية مثل الطرق والمطارات والحدائق العامة.
4. **برامج تعليمية تشمل:**
   - إقامة فصول لمحو الأمية.
   - توسيع نطاق المكتبات العامة.
   - بناء المدارس لجميع المراحل التعليمية.
5. **برامج زراعية تشمل:**
   - توسيع المساحات الخضراء وتطوير الزراعة.
   - توفير الدعم للمزارعين والفلاحين.
6. **برامج ثقافية تشمل:**
   - إنشاء مكتبات عامة وتنظيم محاضرات وندوات ثقافية.
7. **برامج صناعية تشمل:**
   - تهيئة المناطق الصناعية.
   - دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
8. **برامج خدمية تشمل:**
   - توفير خدمات البنية التحتية مثل المياه والصرف الصحي.
   - إعادة تأهيل المناطق الحضرية.

الدور المجتمعي للجامعات ومؤسسات البحث العلمي

تتجلى العلاقة الوطيدة بين الجامعة والمجتمع في إسهام الجامعات في التنمية الشاملة، حيث تقدم الجامعات لمجتمعاتها إمكانيات وخبرات في مجالات التعليم والتدريب المستمر. وبالتالي، ينبغي للجامعة أن تكون متداخلة بشكل وثيق مع حياة الناس، مشكلاتهم، وآمالهم، لا سيما أنها تُعَد جزءًا أساسيًا من المجتمع، وتتطلع غاياتها ومبرر وجودها إلى تطوير وتنمية المجتمع عبر وظائفها المتعددة والمتنوعة.

وتعزز الجامعات هذه العلاقة من خلال زراعة القيم الإنسانية والاجتماعية، إلى جانب دورها في رفع مستوى المجتمع علميًا، اقتصاديًا، صحيًا، اجتماعيًا، وثقافيًا (عياد، 2016).

وتؤكد الدراسات على أهمية بناء علاقات قوية بين الجامعات والمجتمع، مسلطة الضوء على العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأيديولوجية التي تؤثر على هذه العلاقات. ويمكن توضيح مفهوم الدور المجتمعي للجامعة من خلال النقاط التالية (عياد، 2016):

- تنفيذ الجامعة لوظائفها الرئيسية في التعليم والتعلم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة الاجتماعية، بهدف تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع والمساهمة في نهضته وتحقيق رخائه.
- تعمل الجامعة من خلال دورها المجتمعي ووظائفها الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأفراد والمؤسسات في المجتمع، لتواكب متطلبات مجتمع المعرفة.
- تقوم الجامعة بتحديث هياكلها، برامجها، مناهجها، بحوثها، وخدماتها بشكل مستمر، لتكون متوافقة ومتجاوبة مع التغيرات المجتمعية.

- ترتبط وظائف الجامعة بشكل وثيق بالاحتياجات والمتطلبات المتغيرة في المجتمع، لتمكينها من تلبية تلك الاحتياجات بفعالية وكفاءة.

أدوار الجامعة المجتمعية الأساسية

تلعب الجامعة دورًا مجتمعيًا هامًا يتم توضيحه من خلال الوظائف الثلاث الرئيسية لها، على النحو الآتي (إباحي، 2009؛ ياقوت، 2007؛ عامر، 2012):

أولًا: التعليم والتعلم

يعد التعليم والتعلم من الأهداف الرئيسية للجامعة، حيث تسعى لتحقيقهما من خلال تقديم تعليم متميز وفعّال. وعبر هاتين العمليتين، يكتسب المتعلم المهارات والمعرفة التي تمكّنه من التعامل مع تحديات العصر بفاعلية، مما يساهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق أهداف التنمية في المجتمع.

كما يتيح التعليم والتعلم استثمار القدرات والمواهب البشرية والإبداعية للأفراد، وتنمية القدرة على التفكير العلمي والموضوعي.

ثانيًا: البحث العلمي

يحمل البحث العلمي أهمية كبيرة للمجتمع والجامعة على حد سواء، حيث يساهم في رفع المستوى الفكري، الثقافي، والمدني للأفراد، ويساعد في مواجهة التحديات السياسية، الاقتصادية، والبيئية التي قد تعترض المجتمع.

إلى جانب ذلك، يسهم البحث العلمي في استكشاف الحقائق، إيجاد الحلول المناسبة، وتوفير فهم جديد للماضي، وتقديم رؤى مستقبلية، فضلًا عن دوره في إحياء التراث الثقافي والفكري (إباحي، 2009).

ثالثًا: خدمة المجتمع وتنميته

تسهم الجامعة في خدمة المجتمع وتنميته من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة والممارسات، مثل تقديم الاستشارات، عقد اللقاءات والمؤتمرات، وإقامة المعارض. ومن خلال هذه الأنشطة، يتمكن الأفراد من التعرف على التقنيات الحديثة المتعلقة بالبيئة المحيطة بهم، كما يتم تعزيز العلاقات العلمية بين الجامعة والمنظمات الإقليمية الأخرى، بالإضافة إلى إجراء أبحاث ميدانية تساعد في فهم الواقع وتقديم حلول للمشكلات المجتمعية (العسكري، 2007).

مزايا تبني الجامعات ومؤسسات البحث العلمي للمسؤولية المجتمعية

في ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية المجتمعية، يبرز التساؤل حول الأسباب التي تدفع المؤسسات، بما في ذلك الجامعات، إلى الالتزام بهذه المسؤولية، على الرغم من التكاليف المالية والمادية التي قد تنجم عنها. وتشير التجارب الدولية إلى وجود عدة مزايا تعود على المؤسسات نتيجة تبنيها للمسؤولية المجتمعية.

وفقًا لاستطلاع أُجري عام 2011، وشمل أكثر من 28 ألف شخص في 56 بلدًا حول العالم، فقد كشفت النتائج عن الآتي (Gaberman, 2008):

- 66 % من المستهلكين يفضلون شراء منتجات من الشركات التي تتبنى برامج مسؤولية مجتمعية تخدم المجتمع.
- 62 % يفضلون العمل في هذه الشركات.
- 59 % يرغبون في الاستثمار في هذه الشركات.
- 46 % على استعداد لدفع مبالغ إضافية لشراء المنتجات والخدمات من هذه الشركات.

ويوضح الباحث أن هذه النتائج تشير إلى أن الشركات والمؤسسات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية تمتلك ميزة تنافسية قوية في السوق، حيث يفضل المستهلكون التعامل معها، ويكونون على استعداد لدعمها والاستثمار فيها. وبالتالي، فإن تطبيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات يسهم في بناء سمعة إيجابية، وتعزيز مكانتها في المجتمع، وزيادة جاذبيتها للطلاب، الموظفين، والمستثمرين (Gaberman, 2008).

تُعد الجامعات مؤسسات محورية تسهم في تنمية المجتمع، غير أن التوسع السريع في إنشاء الجامعات قد أدى إلى التركيز على تخصصات أكاديمية تقليدية دون التأكد من مدى توافقها مع الاحتياجات التنموية للمجتمع. وتسعى الجامعات إلى لعب دور فاعل في الحفاظ على الهوية الثقافية، صون التراث الوطني، وتوفير منصات للنقاش والتعبير عن القضايا الوطنية.

ويؤدي تبني الجامعات للمسؤولية المجتمعية إلى تحقيق عدة مكاسب، تشمل (قاسم & شحاتة، 2014):

1. تعزيز سمعتها ومكانتها داخل المجتمع، مما يعزز الشعور بأهمية الجامعة ورسالتها.
2. تحقيق عوائد استثمارية طويلة الأجل في المجال الاجتماعي.
3. إتاحة الفرصة للابتكار واختبار منتجات وخدمات جديدة.
4. تطوير مهارات القوى العاملة المحلية وتمكينهم من دخول سوق العمل.
5. زيادة انتماء المجتمع للجامعة، وتعزيز روح التعاون والعمل الجماعي داخل المؤسسة.

وبذلك، تظل الجامعة مركزًا إشعاعيًا حضاريًا واجتماعيًا يسعى إلى تنمية المجتمع اقتصاديًا، ثقافيًا، وعلميًا، عبر البحث المستمر عن أفضل السبل لتحقيق التنمية والاستفادة من التطورات التكنولوجية والابتكارات العلمية لخدمة المجتمع.

تداعيات المسؤولية المجتمعية للجامعات ومؤسسات البحث العلمي والصعوبات التي تواجهها

تؤدي المسؤولية المجتمعية للجامعات إلى عدة انعكاسات إيجابية على المجتمع، تشمل ما يلي (العسكري، 2007):

- تعزيز التنمية المستدامة والشاملة من خلال تحسين مستوى التعليم، البحث العلمي، تقديم الخدمات المجتمعية، المشاركة في المشروعات التنموية، والعمل على حل المشكلات المجتمعية المتنوعة.
- تعزيز الأخلاقيات في العمل الأكاديمي والبحث العلمي، لضمان تحقيق التنمية المجتمعية القائمة على المبادئ الأخلاقية.
- المحافظة على البيئة البيولوجية وتعزيزها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.
- الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع وتعزيزها، مع مراقبة التغيرات الثقافية والاجتماعية التي تطرأ عليه، ومواجهة التحديات التي قد تؤثر عليه.

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات بأنها الالتزام المهني والاجتماعي للجامعة بتوظيف واستثمار مهامها في التعليم، البحث العلمي، والخدمة المجتمعية، بشكل فعال وإيجابي، لتحقيق التنمية المستدامة، بناء مجتمع معرفي يعتمد على إنتاج المعرفة، وتعزيز مبادئ العدالة، الشفافية، المساءلة، وترسيخ قيم المواطنة واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير (قاسم & شحاتة، 2014).

التحديات التي تواجه المسؤولية المجتمعية للجامعات

تواجه المسؤولية المجتمعية للجامعات العديد من التحديات والعقبات، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية (قاسم & شحاتة، 2014):

1) التحديات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية نفسها: تشمل الغموض في تعريفها، أهدافها، مفاهيمها، وتطبيقها بين القيادات والعاملين في الجامعات.

2) التحديات المتعلقة بالمؤسسات الجامعية: تتمثل في نقص الوعي بين القيادات والعاملين بشأن الأدوار المجتمعية والأخلاقية، وعدم وجود آليات فعالة لتطبيق المسؤولية المجتمعية داخل الجامعات.

3) التحديات المتعلقة بالمجتمع خارج الجامعة: تشمل عدم وجود تشريعات وقوانين تمنح الجامعات الصلاحيات اللازمة للقيام بالتزاماتها المجتمعية، وعدم تمثيل الجامعات كمجموعات ضغط فاعلة في المجتمع.

ويؤكد الباحث أن للجامعة دورًا مجتمعيًا رئيسيًا يتمثل في وظائفها الثلاث الأساسية: التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. ويتطلب هذا الدور من الجامعة رصد مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته وأولوياته، بهدف أن تكون الجامعات قائدة في التغيير المجتمعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (قاسم & شحاتة، 2014).

التعاون الدولي

التعاون الدولي في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي

أصبحت الشراكات الجامعية الدولية جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التسويق والعلاقات الخارجية للجامعات في العصر الحديث. إذ أن الجامعات باتت مؤسسات تتجه نحو السوق، مما يفرض عليها تعزيز علاقاتها ليس فقط مع الطلاب وأولياء الأمور وأصحاب العمل، ولكن أيضًا مع الجامعات الأخرى على المستويين المحلي والدولي، بهدف تعزيز وجودها ونفوذها على الساحة الدولية (Chan, 2004).

في ظل التنافس الشديد في سوق التعليم العالي، سعت الجامعات إلى إقامة تحالفات وشراكات دولية تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي. ونتيجة لذلك، أصبح التسويق الفعّال وبناء العلاقات الخارجية من المهام الاستراتيجية الأساسية لنجاح الجامعات في هذا السياق (Joint Research Centre [JRC], 2018).

وفي القرن الحادي والعشرين، أصبحت التغيير، التطوير، وتحقيق الجودة ظواهر أساسية في مجال التعليم العالي، وهي أمور قد لا تستطيع جامعة واحدة تحقيقها بمفردها. لذلك، توجهت الجامعات نحو التعاون والتكامل، مما يسهم في:

- تعزيز جودة التعليم العالي وتكامله، عبر الاستفادة من الخبرات المتنوعة للجامعات الشريكة.
- توسيع نطاق الدراسات الجامعية وتأهيل الكوادر العلمية لمواجهة التحديات الأكاديمية والمجتمعية.
- إيجاد حلول للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول، من خلال التعاون مع مؤسسات علمية عالمية.

لم يعد التعاون الدولي في التعليم الجامعي ترفًا تمارسه بعض الدول المتقدمة، بل أصبح ضرورة ملحة تحتاجها كل من البلدان النامية والمتقدمة، نظرًا لأهميته في إيجاد حلول للتحديات الكبرى. ونتيجة لذلك، أصبح الانفتاح والتعاون مع الجامعات العالمية أمرًا ضروريًا لمؤسسات التعليم العالي، بهدف مواجهة التحديات الحديثة وتحقيق التقدم والتطور الأكاديمي والبحثي (دمنهوري، 2004).

مفهوم التعاون الدولي في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي

يُعرف التعاون الدولي في التعليم العالي بأنه تنمية التفاعل والتبادل بين مؤسسات التعليم العالي على المستوى الدولي، وذلك بهدف تحقيق الفائدة المشتركة وتعزيز التطوير والابتكار في التعليم والبحث العلمي. ويُعد التعاون الدولي في التعليم العالي عملية متعددة

الأبعاد تشمل (Ahmed, Hanna, & El-Mahdy, 2020):

- التبادل الأكاديمي والثقافي والبحثي والتقني بين الجامعات.
- تأسيس شراكات وبرامج تبادلية بين الجامعات والمؤسسات التعليمية.
- تعزيز التبادل الثقافي والمعرفي بين الشعوب والثقافات المختلفة.
- توفير فرص التعليم والبحث للطلاب والباحثين من مختلف الجنسيات.
- تعزيز الابتكار وتطوير المهارات والقدرات البشرية.

وتتمثل أشكال التعاون الدولي في التعليم العالي فيما يلي (Ahmed et al., 2020):

- برامج التبادل الأكاديمي والطلابي.
- المشاريع البحثية المشتركة.
- تبادل الخبرات والمعرفة بين الجامعات.
- إنشاء مراكز ومعاهد بحثية مشتركة.
- تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية المشتركة.
- تأسيس شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لتمويل وتنفيذ مشاريع تعليمية وبحثية.

ويُعد التعاون الدولي في التعليم العالي ركيزةً أساسيةً لتحقيق التطوير والابتكار في المؤسسات التعليمية، حيث يُسهم في:

- تعزيز مكانة الجامعات وتأثيرها على المستوى الدولي.
- تحقيق رؤية واستراتيجيات التعليم العالي الحديثة.
- دعم المشاريع البحثية المشتركة بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية.

ويُعرف الباحث التعاون الدولي في الجامعات بأنه التفاعل والتبادل الذي يحدث بين مؤسسات التعليم العالي عبر الحدود الوطنية، بهدف تحقيق الفائدة المشتركة وتعزيز التطوير والابتكار في مجالي التعليم والبحث العلمي. كما يشمل التعاون الدولي إقامة برامج التبادل الأكاديمي والطلابي، تنظيم المشاريع البحثية المشتركة، وإنشاء مراكز بحثية مشتركة، بالإضافة إلى تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية الدولية (Ahmed et al., 2020).

أهمية التعاون الدولي في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي

تكمن أهمية التعاون الدولي في التعليم العالي في تعزيز التفاعل والتبادل بين مؤسسات التعليم العالي عبر الحدود، مما يسهم في تحقيق فوائد متعددة وتعزيز التطور المؤسسي والاستدامة.

ويتيح هذا التعاون للجامعات الوصول إلى موارد متنوعة، تطوير مهارات الكوادر الأكاديمية والبحثية، وزيادة الفهم والتفاعل بين الثقافات المختلفة. كما يساعد في تحقيق التميز والتطور المستمر للجامعات، توسيع قاعدة المعرفة والتقنيات المتقدمة، تبادل الخبرات العلمية، تطوير برامج البحث والتطوير، وتعزيز جودة التعليم والتعلم في مختلف التخصصات والمستويات (المهدي، 2018).

ويسهم التعاون الدولي أيضًا في تعزيز العلاقات الدولية، التبادل الثقافي، والتعاون العلمي، وفتح آفاق جديدة للتعاون الإنساني والتنمية المستدامة. وبالتالي، فإن التعاون الدولي في التعليم العالي يعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق الرؤى والأهداف الاستراتيجية للجامعات، وتعزيز مكانتها وتأثيرها على المستوى الدولي (Kot, 2016).

دور الجمعيات الدولية في تعزيز التعاون بين الجامعات

تعنى الجمعيات الدولية للتعليم العالي بتنسيق وتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية، سواء على المستوى الأكاديمي أو البحثي، من أجل تحقيق أهداف مشتركة ذات منفعة عالمية.

ويشمل هذا التعاون إنشاء هياكل تنظيمية مشتركة، تطوير برامج ومبادرات تعليمية وبحثية، وتبادل الموارد والخبرات والأفكار (أحمد، حنا، & المهدي، 2020).

ويتمثل دور الجمعيات الدولية في توفير بيئة ملائمة للتفاعل والتبادل بين الأعضاء، وتنظيم فعاليات وأنشطة تعليمية وبحثية وابتكارية. كما تهدف هذه الجمعيات إلى تعزيز القدرات البشرية وتطوير المؤسسات التعليمية، بما يسهم في تحقيق رؤى التعليم العالي الحديثة ومواجهة التحديات العالمية.

ومن خلال تبني البرامج التعاونية وتنظيم المبادرات الجماعية، تعمل الجمعيات الدولية على دعم المشروعات التعليمية والبحثية ذات الأهمية الاستراتيجية، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي والفني اللازم لتنفيذها (جامعة الباحة، 2019).

استراتيجيات التعاون الدولي في مجال المسؤولية الاجتماعية في الجامعات ومؤسسات البحث والتحديات التي تواجهها

تسعى استراتيجيات التعاون الدولي والتبادل المعرفي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي إلى تحقيق التميز والريادة، من خلال توفير شراكات دولية مع الجامعات والمؤسسات البحثية المتميزة عالميًا، بهدف تحقيق أفضل النتائج في مجالي التعليم والبحث العلمي.

وتتضمن الخطة الاستراتيجية عدة أهداف تسعى الجامعات إلى تحقيقها بشكل جاد، منها (جامعة الباحة، 2019):

1. تشجيع ثقافة التعاون الدولي بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب، بهدف نشر الوعي والتعاون الأكاديمي والعلمي.
2. بناء شراكات متميزة ذات جدوى علمية أو اقتصادية، تخدم الأهداف الاستراتيجية للجامعة.
3. تطوير شراكات فعالة مع المجتمع الدولي من خلال إبرام اتفاقيات دولية مع الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية المرموقة.
4. تعزيز تبادل الخبرات والاستشارات الأكاديمية والبحثية بين الجامعة ونظيراتها من الجامعات والمؤسسات البحثية الدولية.
5. دعم تبادل الزيارات العلمية والبحثية بين أعضاء هيئة التدريس، من أجل تعزيز التعاون الأكاديمي.
6. تشجيع الطلاب على تبادل الزيارات العلمية والتدريبية مع الجامعات الدولية، للمشاركة في الأنشطة العلمية والبرامج البحثية.

وتتميز قيم إدارة التعاون الدولي والتبادل المعرفي بالأمانة المهنية، الولاء الوطني، السعي للتميز، وتقدير العمل الجماعي. كما تسعى الإدارة إلى مواكبة التطور العالمي وتعزيز التعاون الدولي كجزء أساسي من استراتيجيتها، لتحقيق أهدافها التعليمية والبحثية. وتتمثل المهام الرئيسية لإدارات التعاون الدولي في الجامعات فيما يلي (جامعة الباحة، 2019):

- وضع خطة عمل شاملة لإدارة التعاون الدولي والتبادل المعرفي، تشمل الأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيقها.
- تنسيق التعاون بين الإدارات المختلفة في الجامعة والمؤسسات البحثية الدولية، لتسهيل عمليات التبادل المعرفي.
- تنظيم استقبال الوفود الأكاديمية الزائرة وتوفير بيئة مناسبة للنقاش والتبادل الأكاديمي.
- متابعة التطورات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعاون الدولي، وضمان تطبيقها بما يتناسب مع متطلبات الجامعة.
- حضور الفعاليات الأكاديمية الدولية المتعلقة بالتعاون والتبادل المعرفي، وضمان توافقها مع الاستراتيجية العامة للجامعة.
- التواصل مع الجامعات العالمية المرموقة لاستكشاف فرص جديدة للتعاون الأكاديمي والبحثي.
- تنظيم وتسهيل تبادل الزيارات العلمية والتدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، لتعزيز فرص التعلم وتطوير المهارات.
- الإشراف على تحقيق معايير التصنيف الدولي (QS) للجامعة، لضمان تحسين مكانتها العالمية.

التحديات التي تواجه استراتيجيات التعاون الدولي في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي

تواجه الجامعات العديد من التحديات التي تعيق تنفيذ استراتيجيات التعاون الدولي بشكل فعال ومستدام، ومن أبرز هذه التحديات (أحمد، حنا، & المهدي، 2020):

1) ضعف الإمكانيات المادية والمالية، مما يحد من القدرة على تنفيذ برامج التعاون الدولي بفعالية.
2) نقص الاستقلالية المالية والإدارية والأكاديمية، مما يؤثر على قدرة الجامعة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في مجال التعاون الدولي.
3) البيروقراطية والروتين الحكومي، التي تعيق التنفيذ السلس لمشروعات التعاون الدولي.
4) ضعف التسويق الدولي لاستراتيجيات التعاون الأكاديمي، مما يقلل من فرص الجامعات في جذب الشراكات الدولية.
5) غياب آلية فعالة لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات التعليم والبحث العلمي.
6) قلة مشاريع التعاون في مجال الأنشطة الطلابية، مما يقلل من فرص الطلاب في الاستفادة من برامج التبادل الدولي.

النتائج والتوصيات

تتبوأ الجامعات ومؤسسات البحث العلمي دورًا حيويًا في تحقيق المسؤولية المجتمعية، ويظهر هذا الدور بوضوح من خلال استراتيجيات التعاون الدولي. فعلى الرغم من أن تركيز الجامعات ينصب بشكل أساسي على تطوير المعرفة والبحث الأكاديمي، إلا أنها تدرك أهمية دورها في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

تمنح استراتيجيات التعاون الدولي الجامعات ومؤسسات البحث العلمي فرصًا لتعزيز التبادل الثقافي والعلمي مع مؤسسات أخرى حول العالم. ومن خلال هذا التعاون، يمكن لهذه المؤسسات المشاركة في مشاريع بحثية مشتركة تهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية، البيئية، والاقتصادية على المستوى العالمي، إضافةً إلى تبادل المعرفة والتجارب مع الشركاء الدوليين في مجالات متنوعة.

وفي إطار المسؤولية المجتمعية، تسعى الجامعات ومؤسسات البحث العلمي إلى تطوير برامج ومشاريع تعليمية وبحثية تساهم في حل المشكلات الاجتماعية وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية والعالمية. وتشمل هذه البرامج:

- مبادرات تعليم الجمهور ونشر المعرفة.
- تقديم الخدمات الاجتماعية، ودعم الفئات المحتاجة.
- تنمية المهارات والقدرات البشرية، وتعزيز فرص التعليم المستدام.
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، تلعب الشراكات الدولية دورًا مهمًا في تعزيز التبادل الثقافي والتفاهم بين الشعوب، مما يساهم في بناء جسور التعاون الدولي، وتعزيز السلام والتنمية المستدامة على مستوى العالم.

التحديات التي تواجه الجامعات في ممارسة المسؤولية المجتمعية والتعاون الدولي

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي تحققها الجامعات من خلال التعاون الدولي، إلا أن هناك عددًا من التحديات التي تعوق ممارسة الجامعات ومؤسسات البحث العلمي لدورها المجتمعي، وتشمل هذه التحديات ما يلي:

1. **التحديات المالية**

تركّز الموارد المالية للجامعات على الأنشطة الأساسية، مثل التعليم والبحث، مما يقلل من الموارد المتاحة لدعم مشاريع التعاون الدولي وبرامج المسؤولية المجتمعية.

2. **الفجوات التقنية**

صعوبة الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والموارد الفنية الضرورية لتنفيذ مشاريع التعاون الدولي بكفاءة.

3. **التحديات الثقافية واللغوية**

تواجه بعض الجامعات صعوبات في التواصل والتفاهم مع الشركاء الدوليين بسبب الفجوات الثقافية واللغوية، مما يؤثر على جودة التعاون والتبادل العلمي.

4. **السياسات والقوانين**

اختلاف القوانين والسياسات بين الدول فيما يتعلق بالتعاون الدولي، نقل التكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية، مما يعيق التعاون ويزيد من التعقيدات الإدارية.

5. **التحديات الجيوسياسية**

التوترات السياسية بين الدول قد تؤثر على التعاون الدولي، مما يؤدي إلى عرقلة المشاريع المشتركة، وتقويض حرية تنقل الباحثين والموارد بين الدول.

6. **الثقافة المؤسسية**

الحاجة إلى إجراء تغييرات داخلية في الجامعات لتعزيز التعاون الدولي والمسؤولية المجتمعية، وهو ما يتطلب جهودًا من الإدارات والهياكل التنظيمية للجامعات.

التوصيات لتعزيز التعاون الدولي في مجال المسؤولية الاجتماعية

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز وتفعيل استراتيجيات التعاون الدولي في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي:

1. إرساء إطار قانوني وتنظيمي

وضع سياسات وإجراءات تدعم التعاون الدولي، وتشجع على تنفيذ البرامج الدولية.

2. تعزيز النشر العلمي العالمي

تشجيع الجامعات على نشر أبحاثها ومنجزاتها في مجلات علمية عالمية مرموقة، لزيادة انتشارها وتأثيرها عالميًا.

3. دعم الأبحاث ذات الجودة العالية

الاستثمار في الأبحاث العلمية المتميزة، ودعم مشاركة الجامعات في المؤتمرات الأكاديمية الدولية.

4. توسيع نطاق التعاون بين الجامعات

تعزيز التعاون بين الجامعات المحلية والدولية، والاستفادة من تبادل الخبرات والموارد.

5. تعزيز قنوات الاتصال مع الشركاء الدوليين

تطوير استراتيجيات اتصال فعالة مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الدولية لتعزيز التعاون الدولي.

6. تنظيم ورش العمل والمؤتمرات الدولية

دعم عقد المؤتمرات وورش العمل الدولية لتبادل المعرفة والخبرات الأكاديمية.

7. دعم البحث العلمي والابتكار

تشجيع الأبحاث المبتكرة والمستدامة، وتوجيه الجهود نحو تحقيق نتائج بحثية رائدة.

8. توفير الموارد المالية والبنية التحتية

تخصيص ميزانيات لدعم مشاريع التعاون الدولي، وضمان استدامتها على المدى الطويل.

9. تشجيع التنوع والشمولية في التعاون الدولي

دعم التعاون الدولي في جميع التخصصات الأكاديمية، لتعزيز التكامل المعرفي.

10. تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص

التعاون مع الشركات والمؤسسات الخاصة لتوفير التمويل والدعم التكنولوجي لبرامج التعاون الدولي.

المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية

إباحي، مجدي عزيز. (2009). الإبداع وجودة التعليم والتعلم. القاهرة: عالم الكتب.
أحمد، سماح محمد محمد سيد ، تودرى مرقص حنا، و مجدى صالح طه المهدي. (2020). برامج التعاون الدولي بجامعة املنصورة واقع ورؤية. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 09(05)، 61 - 93.
جامعة الباحة. (2019). الدليل الإرشادي لإدارة التعاون الدولي التبادل المعرفي. السعودية : جامعة الباحة.
جامعة الدول العربية. (د.ت). دور الجامعات في الارتقاء بالمجتمعات في إطار واقع المسؤولية المجتمعية. الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. القاهرة. ص5 - 6
حسين، مروان مجسن. (2023). عرض بع ضالتجارب الدولية لنظم المسؤولية الاجتماعية وكيفية الاستفادة منها في الجمهورية اليمنية. مجلة جامعة البيضاء، 5(4)، 1072 - 1086.
الحضرمي، أحمد بن سعيد بن ناصر ، و حميد بن مسلم السعيدي. (2022). درجة ممارسة منظمات الأعمال لمجالات المسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان خلال عامي 2020 - 2021 من وجهة نظر أفراد المجتمع في محافظات (الداخلية والباطنة والوسطى). مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 6(10)، 92 - 111.
خضور، رسلان. (2011). ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول "التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية" . سوريا : جمعية العلوم الاقتصادية السورية .
الدليمي، منار سلمان ابراهيم. (2020). دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: دراسة تحليليه مقارنة. مصر : جامعة المنصورة .
دمنهوري، زهير. (2004). توجهات التطوير المستقبلية لإعادة هيكلة وتنظيم وكالة الجامعة للتطوير على ضوء الخطة الاستراتيجية للجامعة والاتجاهات العاملة الحديثة لتطوير التعليم العالي. جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، مصر.
ذياب عواد، يوسف. (2010). دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات. شركة الاستشارات الهندسية، رام الله، فلسطين. ص5
راغب، أحمد. (د.ت). دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادئ المسؤولية المجتمعية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المسؤولية المجتمعية بعنوان: دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز الدور المجتمعي للجامعات في إطار المسؤولية المجتمعية. جامعة القدس المفتوحة، فلسطين. ص 4 - 5
السلمي، علي. (1999). المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة. الطبعة الأولى. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. ص16.
شركة التميز في التطوير المؤسسي والوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي وأمانة عمان. (2009). (:فعاليات مؤتمر المسئولية المجتمعية للمؤسسات في الأردن "ثقافة ونهج. تاريخ الاسترداد 2024، من شركة التميز في التطوير المؤسسي والوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي وأمانة عمان: www.ssif.gov.jo/AR
شقوارة، سناء علي. (2013). دور القيادة التحويلية في تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة في الأردن: دراسة تحليلية. (رسالة دكتوراه)، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان. ص94
العاصي، نهى. (2014). اتفاقية بولونيا وإمكانية تطبيقها في التعليم العالي بالعالم عربي رؤية مقترحة. مجلة كلية التربية. جامعة قناة السوس. (48).
عامر، طارق عبدالرؤوف. (2012). الجامعة وخدمة المجتمع. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
العامري، عبدالله. (2017). بناء الشراكات الأكاديمية لبرامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات السعودية في ضوء نماج تدويل التعليم العالي (تصور مقترح). بحث منشوؤ ور في كتاب مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030.
العسكري، وعد. (2007). دور الجامعة في المجتمع. الحوار المتمدن. (2078). ص1.
العصيمي، عايد عبد الله.(2018). المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة. الأردن. دار اليازوري
عياد، فاطمة مصطفى أمين. (2016). الدور المجتمعي للجامعات في إطار المسئولية المجتمعية. مجلة بحوث الشرق الأوسط(43)، 235 - 252.
العياشي، زرزار ، و غياد كريمة. (2019). أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة ودورها في خدمة المجتمع. المؤتمر العربي الدولي الثاني المُحكم: المسؤولية المجتمعية للجاعات (التزام وتشريعات) (الصفحات 1 - 33). الأردن: جامعة عمان العربية.
الغالبي، أحمد، والعامري، طاهر. (2008). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع. دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان - الأردن. ص82
قاسم، مجدي عبدالوهاب، وشحاته، صفاء أحمد. (2014). صناعة مستقبل التعليم الجامعي بين إدارته وإدارته. القاهرة: دار الفكر العربي.
مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية. (2009). التقرير الإقليمي لإنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (1998 - 2009). المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي . القاهرة .
المليجي، أسامة. (2010). المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمواصفات القياسية الدولية، الجودة واستراتيجية التغيير "ISO 2600".

في مؤتمر الجمعية المصرية للجودة "الجودة واستراتيجية التغيير".القاهرة، مصر: دار نشر
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. (2010): مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر.
المهدى، سالم محمود. (2018). القوة الناعمة للتعليم العالي وتحقيق المصالح القومية دراسة مقارنة في الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة ومصر. مجلة كلية التربية جامعة عين شمس. 42(1). 15 - 178.
الهلال الأحمر الإماراتي. (2014). مؤتمر المسؤولية المجتمعية لدول مجلس التعاون الخليجي بعنوان "الشراكة في القيم". في اتحاد غرف التجارة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، ص1 - 3.
وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة اليونسكو. (2008). مسؤولية الاجتماعية للشركات ودورهم في التنمية الاجتماعية في المنطقة العربيةK لمنعقد في الفترة من 12 - 13 تشرين الثاني: توصيات المؤتمر. . تاريخ الاسترداد 2024، من وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة اليونسكو: http://www.mosd.gov.jo
ياقوت، محمد مسعد. (2007). أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي. القاهرة: دار النشر للجامعات.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Chan, Wendy W. Y.(2004) : International Cooperation in Higher Education : Theory and Practice, Journal of Studies in International Education, 1(8), pp.32-55
Dahan, G. S., & Senol, I. (2012). Corporate Social Responsibility in Higher Education Institutions: Istanbul Bilgi University Case. American International Journal of Contemporary Research, 2(3),94-103.
Gaberman, B. (2008). A Global Overview of Corporate Social Responsibility. The John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement, American University in Cairo. P.16.
Hilliard, A. (2012). Sharing Resources: Benefits of University Partnerships to Improve Teaching, Learning, and Research. Journal of International Education Research, 8(1), 1-5.
Kot, Felly (2016) : The Perceived Benefits of International Partnerships in Africa: A Case Study of Two Public Universities in Tanzania and the Democratic Republic of Congo, Higher Education Policy 29(1)